الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0032095/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to follow-up on its Verbal note 0030517/5 dated April 3rd 2023, concerning the call for inputs circulated by the Special Rapporteur on the right to food, for the preparation of his thematic report to the 78th session of the General Assembly, which will focus on the topic of "**post-COVID recovery and the right to food**".

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith **additional information** as received from the Competent Authorities of the State of Qatar, concerning the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, April 11th 2023

البعثة الدائمة لدولة قطر - جنيف
PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR
GENEVA

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Email: hrc-sr-food@un.org;

الاستبيان

1- **يرجى تقديم معلومات عن القوانين والسياسات والبرامج المحلية والوطنية القائمة والجديدة التي ثبت أنها تضمن بشكل فعال حصول الناس على الغذاء والتغذية الكافيين في السنوات الثلاث الماضية. (قد يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر تدابير مثل التحويلات النقدية المباشرة والوجبات المدرسية الشاملة ودعم الأسواق الإقليمية ودعم عمال الأغذية ودعم الفلاحين والرعاة وصائدي الأسماك وغيرهم من صغار منتجي الأغذية).**

قطر لديها العديد من السياسات والقوانين والبرامج القائمة التي تعمل على ضمان حصول السكان على الغذاء والتغذية الكافيين، خلال الثلاث سنوات الماضية، كما اتخذت الدولة بعض الإجراءات الخاصة لمعالجة الاثار الناجمة عن جائحة كوفيد – 19، وفيما يلي نستعرض بعض تلك السياسات والبرامج والقوانين.

البرامج القائمة:

برامج الدعم: تدعم دولة قطر المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء من خلال برامج مصممة خصيصاً لتوفير مستويات محددة من الحماية.

أ. **برامج حماية المنتجين:**

- **دعم المزارعين بمدخلات الإنتاج:** حيث تقوم الدولة بدعم بعض المدخلات مثل (الأسمدة، المبيدات، مواد تعبئة المنتجات الزراعية، ...الخ)، كما قامت الدولة وفي إطار تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي بتوزيع عدد من البيوت المحمية للمزارعين.
- **دعم المنتجين في قطاع الثروة الحيوانية:** حيث توفر الدولة الأعلاف والأدوية والتطعيمات للمنتجين في قطاع الإنتاج الحيواني بأسعار مدعومة.
- **دعم صائدي الأسماك:** من خلال دعم الوقود والثلج والصناديق اللازمة لنقل الأسماك والمنتجات البحرية، وغيرها.

ب. **برامج حماية المستهلكين:**

- **حيث** تدعم الدولة المستهلكين من خلال توفير عدد من السلع الغذائية بأسعار مدعومة عن طريق برنامج **تموين قطر**.
- أيضاً تقوم الدولة بتحديد أسعار بعض السلع الغذائية، على أساس يومي، وتقوم وزارة التجارة والصناعة بنشر قائمة أسعار تلك السلع يومياً على موقعها الرسمي.

أيضاً، قطر لديها استراتيجية للأمن الغذائي (الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي)، تهدف لتوفير غذاء آمن بجودة عالية وبأسعار مناسبة لجميع سكان الدولة، من خلال العمل على أربع ركائز: (تعزيز الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي – التجارة الدولية والخدمات اللوجستية – المخزون الاستراتيجي – الأسواق المحلية وسلاسل الإمداد).

الإجراءات والبرامج التي أُطلقت لاحتواء الآثار السالبة لجائحة كوفيد – 19:

أنشأت الحكومة برنامج ضمانات وطني بمبلغ قدره 5 مليار ريال، لدعم ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بإجراءات احتواء تفشي كورونا بهدف دفع رواتب الموظفين حسب نظام حماية الأجور، ودعم مستحقات الإيجار للشركات المملوكة للقطاع الخاص(مصانع، ومرافق أعمال، ومستودعات، وسكن للعمال)، حتى لو كان الشريك القطري يمتلك فقط10 % منها.وتكون فترة برنامج الضمانات الوطني لكوفيد 19 -هي أربع سنوات،منها سنتين فترة سماح بدون فوائد أو أرباح على الشركات المستفيدة، حيث قامت الحكومة بتحمل تكلفة الفوائد والأرباح خلال فترة السماح، أما بقية المدة أي سنتي 2022 و 2023 ، فستكون فترة السداد بفائدة لا تتجاوز سعر مصرف قطر المركزي زائد2%، وهذا يشير إلى أن الحاصلين على الضمان سوف يستفيدون من قرض بفائدة صفرية لمدة سنتين، ومنخفض لمدة سنتين أخيرتين بفائدة مقدارها2%.

يُنفذ البرنامج من قبل البنوك المحلية التي تعمل بنظام حماية الأجور تحت إشراف بنك قطر للتنمية، وبدون رسوم بنكية خلال فترة التقديم، للحصول على الضمان) مارس2020- سبتمبر2021) بحد أقصى15 مليون ريال، حيث لا يتعدى التمويل للقطاعات المغلقة 2.5 مليون ريال شهريا، على أن يتم صرف الضمان كأجور، أو كإيجارات معفاة تورد إلى الحساب البنكي لمالك العقار.

وبحسب إفادة بنك قطر للتنمية حتى شهر أبريل2021 فقد استفاد من البرنامج أكثر من أربعة آلاف شركة ومنشأه للقطاع الخاص، والتي توظف أكثر من320 ألف موظف.

وعلى المستوى الاجتماعي، بالرغم من اجراءات التقشف التي اتخذتها العديد من الدول إلا أن دولة قطر أبرزت أهمية الاستثمار في الأسرة لمساندتها في وقت الأزمات، فاستمرت بدون توقف في تقديم اعانات الضمان الاجتماعي لحوالي14000 أسرة منتفعة تشمل كبار السن، وذوي الإعاقة، والنساء، والأسر الفقيرة، والايتام. وأسر السجناء، بل وقامت باستقبال كافة الطلبات والاجابة عن الاستفسارات بشكل الكتروني، كما تم تمديد بطاقات الضمان الاجتماعي دون الحاجة لمراجعة المستفيدين للجهة المعنية. وقررت الحكومة إعفاء كافة السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية.

هذه الإعفاءات شملت رسوم الكهرباء والماء لقطاع الضيافة والسياحة والتجزئة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمجمعات التجارية وإعفاء الإيجارات للمناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما انعكس بشكل إيجابي على التكاليف المعيشة للأسر. وقامت الحكومة بتأجيل سداد كافة قروض الأسر المنتجة والقروض الصغيرة للبنوك لمدة عام كامل دون زيادة أو تكاليف إضافية.

2- **ماهي سياسات الأمن الغذائي، من السنوات الثلاث الماضية، التي تتوقع حكومتكم تحويلها إلى برامج دائمة؟**

جميع القوانين والسياسات والبرامج المحلية والوطنية القائمة فيما يخص حماية المستهلك والحفاظ على المخزون الاستراتيجي وتطوير الاسواق المحلية التي ذكرت في الإجابة على **السؤال رقم 1**والتي ثبت أنها ضمنت بشكل فعال حصول الناس على الغذاء والتغذية الكافيين في السنوات الثلاث الماضية كانت عبارة عن برامج دائمة.

فيما يتعلق ببرامج وإجراءات **التكيف مع الأثار السالبة لجائحة الكوفيد-19** فقد كانت إجراءات محدودة المدة، لمعالجة قضايا محددة وخلال فترة محدودة.

3- **ماهي التدابير، إن وجدت، التي اتخذتها حكومتكم لمعالجة ارتفاع قوة الشركات وأرباحها في قطاع الأغذية والزراعة، من حيث إعادة التوزيع وتجنب الاحتكار المفرط في السوق؟**

اتخذت الدولة العديد من التدابير لإعادة التوزيع وتجنب الاحتكار، حيث تدعم الدولة صغار المنتجين المحليين في قطاع الأغذية والزراعة، من خلال العديد من التدابير، تشمل البرامج التسويقية، والاعفاءات من بعض الرسوم الحكومية بما يساهم في تنويع مصادر توريد السلع الغذائية تجنباً لزيادة قوة الشركات، حيث إن الهدف الأساسي هو تجنب المخاطر المتعلقة بانقطاع مسارات التوريد، ولكنها في نفس الوقت تعمل على اتاحة الفرصة للعديد من الشركات للمنافسة والدخول في السوق للتوريد من المصادر الجديدة.

4- **يرجى تقديم معلومات عن أي خطوات تم اتخاذها لدعم صغار منتجي الأغذية المحليين لضمان وجود ترابط أقوى بين المنتجين المحليين والمستهلكين وتحسين الحصول على وجبات مغذية وصحية.**

من خلال الشراكة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة البلدية في دولة قطر، تم إطلاق عدة مبادرات والعديد من الإجراءات التي تتيح لصغار المنتجين في قطاع الأغذية والزراعة، المنافسة والحصول على

أسعار عادلة، حيث تدعم تسويق المنتج الزراعي المحلي كإعفاء المنتج الزراعي المميز الذي يتم زراعته بطرق غير تقليدية من التسعيرة الجبرية، وكذلك مبادرة مزارع قطر برفع ريال واحد للكيلوجرام على التسعيرة الجبرية عن المنتج الزراعي التقليدي بهدف زيادة نسبة مبيعات المجمعات الاستهلاكية ورفع مستوى تسويق المنتج المحلي. وذلك من خلال عدد من البرامج تسويقية تساعد المنتجين في الوصول إلى المستهلك النهائي، والتي تشمل:

- **الساحات (أسواق المزارعين):** افتتحت الدولة خمس ساحات موزعة في جميع أنحاء الدولة تسمح للمنتجين بتوزيع منتجاتهم مثل (الخضروات، التمور، العسل، ...الخ) للمستهلكين مباشرة دون وسيط أو عمولة، بحيث تقلل من التكاليف التسويقية وتمكنهم من الحصول على أسعار أفضل، تشجعهم على التوسع في الإنتاج، وقد ساهمت الساحات في تحقيق نقلة نوعية على مستوى جودة وكميات الإنتاج، من خلال رفع القدرات التنافسية للمنتج الوطني وتوفير قنوات بيع لشرائح واسعة من المستهلكين.
- **برامج الخضروات القطرية المميزة ومزارع قطر:** من بين البرامج التسويقية التي اعتمدتها وزارة البلدية لدعم المزارعين، من خلال تسويق الخضروات القطرية في المجمعات الاستهلاكية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، بهدف إتاحة الفرصة للمزارع القطري لعرض إنتاجه المحلي من خضروات الدرجة الأولى القطرية في المجمعات الاستهلاكية بجودة عالية وبأسعار مناسبة للمستهلك دون وسيط، ودون دفع المزارع لأية عمولات مالية نظير ذلك. وذلك لدعم وتحفيز المنتج الزراعي المحلي بإعطائه أولوية العرض والتسويق.
- **برنامج ضمان:** حيث يتم التعاقد لتوريد المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية، بأسعار محددة مسبقاً.

وفي الجانب المتعلق بتحسين الحصول على وجبات مغذية وصحية، يقوم قسم صحة المنافذ ومراقبة الأغذية التابع لوزارة الصحة العامة بالرقابة على جميع أنواع الاغذية المستوردة من الخضار والفواكه إلى اللحوم ومنتجاتها والألبان والأسماك وجميع الأغذية المختلفة التي يتم استيرادها الى قطر من معظم دول العالم لضمان الحصول على أعلى مستوى من سلامة الغذاء.

حيث يعتمد القسم على اللوائح الفنية والمواصفات القياسية القطرية في مطابقة الأغذية المستوردة، ويتم رفض أي غذاء يثبت عدم سلامته أو عدم مطابقته لهذه المواصفات وإتلافه أو إعادة تصديره .

كما تقوم إدارات الرقابة البلدية في البلديات المختلفة بالدولة بمراقبة جودة وسلامة الأغذية والمواد الغذائية في جميع منافذ البيع للجمهور.

5- يرجى توضيح أي مبادرات تم اتخاذها لتعزيز قدرة الحكومات المحلية على إعمال الحق في الغذاء.

تبنت دولة قطر العديد من المبادرات التي تهدف لتعزيز قدرتها على إعمال الحق في الغذاء، من حيث التوسع في القطاع الزراعي في قطر لمقابلة الزيادة في الطلب على الغذاء، والمبادرات المدعومة من الحكومة، والتي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد. وساهمت هذه العوامل في توسع القطاع الزراعي، الذي شهد تطورات ملحوظة، مثل إدخال قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقنوات التوزيع الشاملة، والدعم المالي لتشجيع الإنتاج المحلي. بغض النظر عن المناخ الجاف في قطر، وأهم هذه التطورات:

- تأسيس شركة محاصيل للتسويق والخدمات الزراعية، وهي شركة خاصة مملوكة بالكامل لشركة حصاد الغذائية. وتتمثل مهمتها في تعزيز الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي المحلي، من أجل تعزيز جهود الاكتفاء الذاتي في البلاد. تدعم الشركة القطاع الخاص، من خلال تسويق منتجات المزارعين المحليين، فضلاً عن توفير العديد من الخدمات الأخرى المطلوبة المتعلقة بالزراعة، وأنشأت شركة حصاد أكبر مصنع للتمور بقطر، ويقوم بإنتاج ما يقارب 3500 طن سنويا، كما قامت بتطوير إستراتيجيتها الاستثمارية والاستحواذ على حصص في كبرى الشركات الغذائية العالمية، وكذلك الاستثمار في قطاع الأسماك في سلطنة عُمان، الذي سيستهدف السوق المحلي والأسواق العالمية.
- قامت الدولة ممثلة في لجنة المناقصات المركزية بتوفير وتخزين وتوزيع المواد التموينية الرئيسية للمواطنين وتشمل تلك المواد (الأرز، الحليب، زيت الطهي، الطحين) ويمثل حجم المخزون من هذه السلع ما لا يقل عن 25% من إجمالي الوارد من السلع المذكورة لنفس العام كمخزون متحرك، كما تقوم شركة (زاد) شركة المطاحن والدقيق القطرية بتأمين مخزون طوارئ من القمح يكفي البلاد لمدة ستة أشهر.

- قامت دولة قطر بتعزيز قدراتها التخزينية من خلال تنفيذ مشروع بناء مرافق مباني ومخازن الأمن الغذائي بميناء حمد، على مساحة تزيد عن نصف مليون متر مربع، ويضم المشروع صوامع للتخزين ومرافق تصنيع وتحويل وتكرير متخصصة للأرز والسكر الخام والزيوت الصالحة للأكل.

6- في الوقت الحالي، طورت العديد من البلدان مسارات غذائية محلية. كيف يفي هذا المسار الغذائي الوطني لبلدكم، إن وجد، بالتزامات الحق في الغذاء؟ ويشمل ذلك مسائل من قبيل ما يلي:

تعمل دولة قطر على تطوير مسارات النظم الغذائية للدولة بما يحقق:

- تنويع التجارة ومصادر التوريد، عن طريق تعزيز التعاون مع الدول تحسين كفاءة التبادل التجاري.
- تحسين وتعزيز الإنتاج المحلي وزيادة نسب الاكتفاء الذاتي بصورة مستدامة، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، والاستفادة من مخرجات برامج البحوث والتطوير لزيادة كفاءة استخدام الموارد المحدودة وضمان استدامتها.
- بناء مخزون استراتيجي للمواد الغذائية الأساسية لتجنب مخاطر انقطاع سلاسل الامداد الغذائية.
- تحسين سلاسل الامداد الغذائية المحلية لتقليل الهدر في الغذاء وتعزيز جودة المنتجات الغذائية.

7- هل اتخذت حكومتكم أو تعتزم اتخاذ أي خطوات نحو الانتقال العادل إلى الإيكولوجيا الزراعية (تطبيق المبادئ البيئية على النظم الزراعية)؟

1- تم تعزيز تشريعات خاصة بالقطاع السمكي تهدف إلى حماية المخزون السمكي وحسن استغلاله للإسهام في تحقيق الامن الغذائي وتطوير قطاع الصيد البحري، أهم هذه التشريعات:

✓ **صدور القرار الوزاري رقم (69) لسنة 2019، بشأن شروط وضوابط ممارسة الصيد للصياد الهاوي:** يهدف هذا القرار الى تنظيم أعمال الصيد للصياد الهاوي، حيث لا يجوز للصياد ممارسة الصيد الا بعد الحصول على ترخيص

بذلك من الإدارة المختصة، يتبين فيه أدوات الصيد المسموح بها للصياد الهاوي ومواصفاتها، والأماكن التي يحظر الصيد فيها.

✓ **صدور القرار الوزاري رقم (147) لسنة 2019، بشأن الطول القانوني للأسماك المسموح بصيدها وتداولها:** يهدف هذا القرار الى حماية المخزون السمكي من الصيد المفرط وتمكين الأسماك من طرح بيوضها ولو لمده واحدة قبل السماح بصيدها، وذلك بزيادة الطول القانوني المحدد للأسماك المسموح بصيدها وتداولها لعدد 36 صنفاً مختلف من الأسماك المتداولة محلياً.

2- تسعى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الى الاتجاه نحو استبدال المياه الجوفية المستخدمة في ري الأعلاف الخضراء بمياه معالجة TSE وذلك للمحافظة على مستويات مستدامة من مخزون المياه الجوفية، حيث تم إعداد مشاريع انتاج الاعلاف الخضراء باستخدام مياه الصرف المعالج وهي عبارة عن (3) مشاريع لإنتاج الاعلاف الخضراء باستخدام المياه المعالجة بجوار محطة شمال الدوحة لمعالجة مياه الصرف الصحي ، وتهدف هذه المشاريع الى مقابلة الطلب على الاعلاف الخضراء نتيجة للزيادة المضطردة في اعداد الحيوانات الاقتصادية بالدولة، وذلك بطاقة إنتاجية حوالي 17,000 طن سنوياً.

3- أيضاً تسعى الدولة للاستفادة من مخلفات الإنتاج الزراعي في إنتاج الأسمدة العضوية، وذلك لتقليل الاعتماد على الأسمدة الكيماوية، حيث تقوم فكرة مشاريع انتاج الاسمدة العضوية على التجميع الصحي للمخلفات الصلبة الناتجة عن تربية الحيوان في العزب ومعالجتها واستخدامها في انتاج سماد عضوي في الهيئة المناسبة لاستخدامه بكفاءة في زيادة خصوبة التربة الزراعية وتطوير نوعية المنتجات الزراعية ورفع مستوى جودتها، كما ان تصنيع السماد العضوي من المخلفات الحيوانية وسيلة فعالة وصديقة للبيئة للتخلص من مواد تعد من أكبر ملوثات البيئة في مجمعات العزب، وتقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع الواحد بحوالي 12 ألف طن/ السنة من الأسمدة العضوية.

4- استصدار قانون يقضي بتنظيم حفر آبار المياه الجوفية حيث يمنع هذا القرار حفر أي بئر جديدة سواء للزراعة، أو الشرب أو الصناعة أو تعديل في أي جهاز مرتبط بها بغرض الزيادة في كميات المياه المسموح بسحبها من الطبقة المنتجة إلا بعد الحصول من وزارة الشؤون البلدية و الزراعة على رخصة الحفر.

8- يرجى تقديم معلومات عن أي إصلاحات زراعية أو سياسات أخرى شرعت فيها حكومتكم مؤخرا بهدف حماية حقوق الحيازة وحصول الفلاحين والمزارعين على الأراضي. ويشمل ذلك أيضا البرامج التي تضمن طلب المو افقة الحرة والمسبقة والناتجة عن إدراك للشعوب الأصلية على أي عمل من شأنه أن يؤثر على أراضيهم أو أقاليمهم أو حقوقهم.

شكلت الدولة لجنة في وزارة البلدية تسمى "اللجنة الدائمة للمزارع وتنظيم شؤون المزارعين.

تختص اللجنة بما يلي:

1. النظر في الطلبات الخاصة بما يلي:
   أ. تسجيل المزارع الجديدة .
   ب. تقسيم أو نقل حيازات المزارع والأراضي الزراعية.
   ت. زيادة المساحات الزراعية.
   ث. تأجير مساحات إضافية للمزارع.
2. وضع الأسس العامة التي يجب العمل بها، والخاصة بالموضوعات المشار إليها في البند السابق.
3. دراسة واقتراح فرض رسوم على جميع المعاملات المتعلقة بالطلبات المقدمة إلى اللجنة.
4. دراسة التدابير اللازمة لحماية الرقعة الزراعية والثروة الحيوانية بالدولة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
5. دراسة سبل تنمية القطاعين النباتي والحيواني بالمزارع المسجلة بالدولة والتوصية بالبرامج والمشروعات الداعمة لذلك.
6. دراسة السياسات العامة للنهوض بالقطاعين النباتي والحيواني لتحقيق التنمية المستدامة بالبلاد.
7. اقتراح آليات نشر التكنولوجيا الزراعية الحديثة في القطاعين النباتي والحيواني بالمزارع المسجلة بالدولة.
8. دراسة الصعوبات والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي (النباتي - الحيواني) واقتراح الحلول المناسبة لها.
9. دراسة المشاكل التسويقية للمنتجات الزراعية والحيوانية واقتراح الحلول الملائمة لها.

9- يرجى تبادل أي تحديات عامة أخرى ودروس مستفادة من الوباء يمكن أن تسترشد بها الحلول الطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والدولي.

كان التحدي الرئيسي الذي واجهته دولة قطر، هو مشكلة العمالة، حيث إن معظم العمالة الزراعية، هي عمالة وافدة فإن الإجراءات الوقائية لتنقل والسفر بين الدول لتفادي تفشي الجائحة، كان لها أثر كبير على تنقل العمالة الأمر الذي أثر على الإنتاج الزراعي في الدولة.

YZOUXR YZOUXR YZOUXR